

# تظاهرات الاحتجاج الإسبانية [“إنديغنادوس”] تطرح الأسئلة الصحيحة عن مستقبل أوروبا

يجب أن تؤخذ الأسئلة التي تطرحها تظاهرات الاحتجاج الإسبانية (*indignados*) بجدية، كما ينبغي أن تغرّ خطاب الاتحاد الأوروبي. والشهرة التي تُعطى لما يُسمّى “المصلحة الذاتية” في الأعمال والتجارة يجب أن تُنقل إلى المسائل التي تهمّ مستقبل كوكبنا. أمّا التنمية، إذا كانت مستدامة حقاً، فينبغي أن توضع في موضعها ومن خلال الناس؛ فيما ينبغي أيضاً أن توضع حقوق الإنسان في أساس أي مقارنة تنموية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تُحسّن ظروف معيشة الإنسان ورفاهيته بوجه عام بطريقة مستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على تعزيز المساواة الجنوسية وتقدّم حقوق المرأة وتمكينها.

ميرجام فان رايزن [جامعة تيلبورغ]

سيمون ستوكر، جورجينا كار [يوروستب]1

في إشاعة تفاهم أكبر بين البلدان في المنطقة من أجل سلام وازدهار يعمها كلها. ف فيما أقيم الاتحاد الأوروبي على مقارنة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، لم يعد البُعد الاجتماعي يشكّل جزءاً من خطاب تهيمن عليه “المصلحة الذاتية” و“حاجات أوروبا” وقوة أوروبا التنافسية. وإنّ التشديد على الربح قصير المدى، وليس الاستدامة الاقتصادية بعيدة المدى، لهو تشديد يخون قلب أوروبا وروحها. وهو يضحيّ كذلك بهدف السياسة الاقتصادية التي يمكن مواصلتها ويمكن أن تفيد كل فرد.

وعلى نحو متزايد تندفع تنمية أوروبا الاقتصادية بكلّ وقودي الاستهلاك واستنزاف الموارد العالمية، مما يُنتج جبل الرفاهية للمنطقة<sup>5</sup>، إلا أنه يُنتج أيضاً تدهوراً بيئياً في داخلها وخارجها على السواء. وإنّ كثيراً من هذه التنمية يعتمد على اكتساب الموارد في بلدان ثالثة، وعلى التصرف وفق “المصلحة الذاتية” في الأعمال والتجارة. وقد جرى تبني استراتيجية لشبونة في عام 2000 مع الهدف المعلن بجعل “اقتصاد الاتحاد الأوروبي القائم على المعرفة أكثر تنافسيةً وديناميةً في العالم، فيكون في العالم قادراً على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يرفد مزيداً من أفضل فرص العمل والتماسك الاجتماعي” بحلول نهاية العقد<sup>6</sup>. فقد سعت الاستراتيجية هذه إلى

أكبر تحدّ بالنسبة إلى اتحادنا لم يسبق له أن واجهه، وأنا أوّمن بتاريخه<sup>3</sup>. وحذّر من أن بلداً قد تترك الاتحاد الأوروبي وأنّ ثمّة عودة إلى القومية (nationalism). قبل ذلك بأسبوعين كان وزير المالية البولندي قد حذّر البرلمان من أن انهيار منطقة اليورو يُحتمل أن يؤدي إلى انهيار الاتحاد وأنّ ثمّة أفق حقيقي لحرب في أوروبا في غضون عشر سنوات<sup>4</sup>. كانت “الإنديغنادوس” على حق في تساؤلها ما إذا كان قادتنا يطرحون الأسئلة المُحقّقة أو هم يطرحونها بطريقة صحيحة:

## الوقوع في شرك الخطابات المحافظة

من الواضح أنّ أوروبا عالقّة في الوقت الراهن في شرك خطابين أوليين محافظين. وينبع أحدهما من قلق المواطنين والقادة الوطنيين الذين يرون إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره أنه لم يعد يقدم لهم أيّ منفعة أو مصلحة، ويرغبون في العودة إلى هوياتهم الوطنية الأولى وأطر عملهم السابقة. أمّا الخطاب الثاني فيقوده قطاع الشركات الذي يرى حاجة مَلحّة إلى الاتحاد الأوروبي كون يستطيع أن يتنافس على المستوى العالمي، يدفعهم في ذلك الخوف من العواقب الكارثية التي يهدّد بها انهيار الاتحاد. بيد أنّ ما يغيب عن كلا الخطابين مفهوم اتحاد أوروبي يقدمّ المنافع لمواطنيه ويسهم

في تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2011 توخّعت تظاهرات أو مسيرات الاحتجاج الإسبانية («الإنديغنادوس») من مدريد إلى بروكسيل لتشارك همومها ولتطرح أسئلتها. وانضمّ إليها أشخاص من بلدان أوروبية أخرى أهمهم كتاب «ستيفان هيسل» (Stephane Hessel) “زمن للغضب” (Time for Outrage) [الأصل بالفرنسية: Indignez-vous]. و“هيسل”، الذي بلغ الثالثة والتسعين وكان عضواً في المقاومة في إبّان الحرب العالمية الثانية، يحضّ قراءه على الدفاع عن قيم الديمقراطية المعاصرة ويرفض سلطة المال والأسواق “الأثنية”<sup>2</sup>. تلك القيم التي ضمّنت شرعة الأمم المتحدة باعتبارها طريقاً لحلّ النزاعات و“الإعلان العالمي لحقوق الإنسان” وشرعة إعلان “الاتحاد الأوروبي”.

جاءت “الإنديغنادوس” لتسأل ماذا قدّمت أوروبا للناس؟ ولقد كان من الطبيعي أن يتساءل أحد شابين عاطلين عن العمل في إسبانيا في سعي إلى العثور على إجابات. وقد اعترف رئيس المفوضية الأوروبية “خوسيه مانويل باروسو” (José Manuel Barroso) بأنّ الأوقات كانت صعبة على وجه الخصوص خلال عام 2011، في خطابه عن “حالة الاتحاد” أمام البرلمان الأوروبي، فقال: “إننا الآن نواجه

5 قال WWF إنّ الاتحاد الأوروبي يستخدم مع المناطق الأخرى ذات الدخل المرتفع خمسة أضعاف كمية الموارد الطبيعية التي تستخدمها البلدان ذات الدخل المتدنيّ:

“WWF contribution to public consultation on the EU position for the 2012 United Nations Conference on Sustainable Development,” April 2011).

6 ESIB – The National Unions of Students in Europe, “The Lisbon Agenda: An Introduction,”

3 J. M. Barroso, President of the European Commission, “State of the Union Address 2011,” 28 September 2011. Available from: <ec.europa.eu/commission\_2010-2014/president/state-union-2011/index\_en.htm>.

4 L. Phillips, “Poland warns of war ‘in 10 years’ as EU leaders scramble to contain panic,” 14 September 2011. Available from: <euobserver.com/18/113625>.

1 Mirjam van Reisen, Tilburg University; Simon Stocker and Georgina Carr, Eurostep.

2 J. Lichfield, “The little red book that swept France,” The Independent, 3 January 2011: <www.independent.co.uk/news/world/europe/the-little-red-bookthat-swept-france-2174676.html>.

تعزيز النمو الاقتصادي عبر سياسات أفضل لمجتمع المعلومات والإصلاح الهيكلي للتنافسية والابتكار وزيادة الاستثمار في البحث والتنمية (R&D). أما تحديث النموذج الاجتماعي الأوروبي وعصرنته والاستثمار في الناس بمكافحة الإقصاء الاجتماعي، فقد كانا من الأهداف الموضوعية أيضًا.

بيد أنه مع نهاية العقد شهد النمو الاقتصادي هبوطاً متلاحقاً، فيما كانت معدلات العمالة في البداية أعلى على نحو طفيف إلى أن عادت لتتناقص بعد وقت قصير إلى 70% من إجمالي معدل العمالة. وعلى وجه الإجمال، أقرّ على نطاق واسع بفشل الاستراتيجية المذكورة. وقد كانت أزمة عام 2008 المالية عاملاً مُسهِّماً، ولكن كان من الواضح حتّى قبل الانهيار المالي أنّ استراتيجية لشبونة لن تحقّق مطامحها بجعل اقتصاد الاتحاد الأوروبي اقتصاداً تنافسياً يقوم على المعرفة.

ومع أنّ المفوضيّة الأوروبيّة احتجّت بأنّ الاستراتيجية إيجاباً أعدت على أساس الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، فقد بدت البيئة العالمية في غضون ذلك أكثر تحدياً ممّا كانت عليه منذ عشر سنوات خلت. ولقد أصبحت إعادة توليد اقتصاد الاتحاد الأوروبي حتّى أكثر إلحاحاً، وبالتحديد في وجه منافسة الاقتصادات الناشئة. وفي هذا السياق بالذات تبنت الاتحاد الأوروبي استراتيجية 2020 في عام 2010 بوصفها استكمالاً لاستراتيجية لشبونة. وهذه الاستراتيجية الجديدة تضع، أيضاً، النمو الاقتصادي في رأس أولوياتها كلاً من النمو الذكي (أي المعرفة والابتكار) والنمو المستدام (الأكفأ والأكثر اخضراراً وتنافسية) والشُمول (أي العمالة والانسجام الاجتماعي وتماسك الأراضي). يُتوقَّع تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال سبع مبادرات رئيسية، تشمل تعزيز كفاءة الموارد والتركيز على الفقر. كما تسعى هذه

الاستراتيجية الجديدة إلى تعبئة كل أدوات الاتحاد الأوروبي واتفاقياته "على نحو كامل" لتحقيق أهدافها، بما في ذلك أدوات السياسة الخارجية واتفاقياتها، وهو ما يشكّل العنوان الرئيسي في مراجعات سياسات الاتحاد الأوروبي الراهنة.

### سياسات التنمية المستدامة

يبدو الاتحاد الأوروبي متقدِّماً، على نحو نسبي، بما يكفي لجهة سياسته التنموية المستدامة، مع موجبات اتفاقية لشبونة القانونية الجديدة التي ينبغي تحقيقها في علاقاتها ببلدان ثالثة<sup>9</sup>. بالإضافة إلى جعله القضاء على الفقر الهدف الأساس في العلاقات مع البلدان النامية، يقع على كاهل الاتحاد الأوروبي واجب لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة والإسهام في تنمية البلدان النامية المستدامة نتيجة للبنود العامّة المندرجة تحت قانون العمل الخارجي (العنوان الخامس) من الاتفاقية<sup>10</sup>. علاوةً على ذلك، فقد لقي الأساس القانوني لمبدأ "تماسك السياسة وانسجامها من أجل التنمية" (Policy Coherence for Development)، الذي وُضع في عام 2005 في التفاهم الأوروبي بشأن التنمية، تعزيزاً في التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية. وهذا يكفل وجود تعاونات وتوافقات بين 12 مجالاً من مجالات السياسة والأهداف التنموية<sup>11</sup>، بما في ذلك "أهداف التنمية الألفية" (MDGs).

كما تُحدّد التنمية المستدامة، أيضاً، بوصفها هدفاً أساسياً ورئيسياً للاتحاد الأوروبي، وعلى وجه أكثر ملموسيةً في استراتيجية التنمية المستدامة (SDS) في عام 2006 وإعادة قراءتها ومراجعتها في عام 2009. فهذه الاستراتيجية ترمي إلى توطين مبادئ التنمية المستدامة في مروحة واسعة من سياسات الاتحاد الأوروبي، مع تركيز خاص على تغيّر المناخ والطاقة المتجددة. فبالرغم من هذه الوعود،

يمكن تحديد عدم انسجام قائم بين التشريع والممارسة.

في الوقت الراهن، ينكبّ الاتحاد الأوروبي على مراجعة سياسات في سياق تخطيطه موازنته وخطة عمله للسنوات 10-7 القادمة ابتداءً من عام 2014. ففيما سيكون مُخرَج أزمة منطقة اليورو أثرٌ كبير على مستقبل الاتحاد الأوروبي، تندفع طبيعة سياساته المستقبلية بأهداف "استراتيجية 2020" الاقتصادية. ومع أنّ كل أوراق المفوضيّة التي تُعنى بمراجعة السياسات وُضعت في سياق الاستدامة وشمولها تعزيز المساواة، إلا أنّها تتجذّر، أيضاً، في مقارنة الأرباح قصيرة المدى الراهنة حيال الاقتصاد. وثمة تشديد أكبر يُركّز على الوصول إلى الطاقة والبحث في الزراعة ودور القطاع الخاص، غير أنّ الاستراتيجيات الآيلة إلى هذه الأهداف ليست بعدُ محدّدة على نحو جيد.

من الأمثلة الصارخة على مقارنة الأرباح التأثير الحاسم لهدف طاقة الاتحاد الأوروبي المتجدّدة، أو بالتحديد سياسته في ما يعني الوقود الحيوي (biofuel policy) التي أطلقها على البلدان النامية. ففي نيسان (إبريل) 2009 تبنت الاتحاد الأوروبي "توجيه الطاقات المتجدّدة" الذي يضع غاياتٍ إفرادية لكل بلدٍ عضوٍ بغية تحقيق هدف 20% من حاجات الاتحاد الأوروبي الطاقية من مصادر متجدّدة، بما في ذلك من الوقود الحيوي. بيد أنّ الهدف ووجه بانتقادات حادّة على نطاقٍ واسع بما أدّى إليه من اغتصاب للأراضي من قبل كبار أصحاب الأعمال الزراعية، وهو ما لم يقتصر فقط على نزوح المُجمَعات المحلية وحسب، بل بما أسهم أيضاً في إشاعة اللأمن الغذائي، إذا تحوّلت الأراضي من إنتاج الغذاء إلى استخدامها رهنًا لتحقيق أمن الاتحاد الأوروبي الطاقية: ففي إحدى الحالات بات نحو 20,000 مواطن مهدين بخسارتهم بيوتهم ومعايشهم وأرزاقهم<sup>12</sup>. إذ لم تؤخذ آراء المنجمعات المحلية بعين الاعتبار، كما لم تُدفع لها بالمقابل أي تعويضات. ومن الواضح أنّ هذا لا يتسابق لا مع مبدأ "تماسك السياسة من أجل التنمية" ولا مع موجبات الاتحاد الأوروبي

12 ActionAid, "Fuelling Evictions: Community Cost of EU Biofuels Boom," 2011. Available from: <www.actionaid.org/eu/publications/fuelling-evictions-community-cost-eubiofuels-boom>.

8 Ibid., "Executive Summary."

9 "Treaty of Lisbon Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European Community," entered into force 1 December 2009.

10 Ibid.

11 التجارة، البيئة وتغيّر المناخ، الأمن، الزراعة، اتفاقيات الصيد البيئية، السياسات الاجتماعية (العمالة)، الهجرة، البحث/ الابتكار، تقانات المعلومات والنقل والطاقة.

Brussels, 2006. Available from: <www.esib.org/documents/publications/official\_publications/lisbonhandbook.pdf>.

7 European Commission, "Communication from the Commission: Europe 2020 - A strategy for smart, sustainable and inclusive growth," 3 March 2010.

<eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2010:2020:FIN:EN:PDF>.

المنصوص عليها في اتفاقية لشبونة. وقد صرَّح مؤخرًا "دايفيد باريسا" (David Barissa) خبير الوقود الحيوي في "منظمة أكشن أيد" بكينيا (ActionAid of Kenya): "لقد نهج قادة الاتحاد الأوروبي السياسة الخطأ. إذ لا يجوز تحت أي ظروف إخراج المنجمعات من أراضيها فقط بهدف إنتاج وقود حيوي يلبي حاجات الاتحاد الأوروبي الأوروبية".

كما لاقت "سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة" (CAP) انتقادات واسعة بسبب تشجيعها علاقات الأعمال غير المتوازنة في ما بين مزارعي أوروبا والجنوب العالمي. فتبعية الاتحاد الأوروبي لعلف الحيوانات المستورد، وخصوصًا فول الصويا، ساهمت في تنامي الطلب على الراضي في الخارج، مما أدى إلى إزالة الغابات ونزوح المنجمعات وتوسُّع زراعة محاصيل فول الصويا المحوَّرة (أي المحوَّرة وراثيًا GM Soya Bean) في جنوب أفريقيا<sup>13</sup>، وخلف تأثيرات مهمة على المستويين البيئي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تشجَّع إعانات الدعم التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للصادرات على فرط إنتاج محاصيل معينة، الأمر الذي يؤدي إلى إغراق المزيد من السلع الزراعية في السوق العالمية، أي بيعها بأسعار أدنى من تلك الراجحة في الأسواق وفي حالات عديدة بأسعار تقل كثيرًا عن كلفة إنتاجها. فقد ساهم ذلك في إشاعة اتجاه هابط عام لأسعار السوق العالمية لقاء السلع الزراعية على مدى العقود العديدة السابقة، مما لم يوفر إلا فرصة ضئيلة لشمول متساو للمزارعين في البلدان النامية في السوق الزراعية العالمية.

إنَّ سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة ستشهد إصلاحًا خلال الفترة القادمة، والأوراق والتعليقات التي بلغ عددها 5,600، وتلقاها الاتحاد في سياق عملية التشاور، القلق الكبير الذي يكتنف البيئة والتنوع الحيوي وتغيُّر المناخ وحيوية المنجمعات الزراعية. فسياسة المفوضيَّة الأوروبية الجديدة الخاصة بالتنوع الحيوي تتصدَّى بنشاط لهذه المُشكلات الداخلية، ولكنها تسلط الضوء على الحاجة إلى سياسة أوروبية

13 Cited in M. Banks, "EU energy policy could push world's poor 'further into poverty,'" The Parliament, 9 May 2011. Available from: <www.theparliament.com/latest-news/article/newsarticle/eu-energy-policy-could-push-worldspoor-further-into-poverty>.

عالمية متماسكة ومنسجمة في هذا الصدد. فالتنافس على الاستثمار في أراضي أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك الأمان في وجه التَطَّيرِية المالية (financial volatility)، يقود إنتاج السوق الأوروبية إلى البلدان النامية ليتسبب بنزوح معاش صغار المزارعين وأرزاقهم. وقد عُمد مؤخرًا إلى حيازة 300,000 هكتار من الأراضي الإثيوبية واستغلالها استغلالاً مكثفًا لإنتاج زراعي معدَّ للتصدير، في الوقت الذي تجمع فيه المنظمات الإنسانية التبرعات والمساعدات المالية لهذا البلد سعيًا إلى مكافحة الجوع الناجم عن خسارة المزارعين أرزاقهم في المناطق الريفية. ومن الواضح أنَّ مقارنة سياسية متكاملة فقط حيال الطاقة وأنواع الوقود الحيوي والزراعة والمالية وتغيُّر المناخ يمكنها أن تعكس اتجاهات كهذه. إنَّ التركيز على الطاقة بالتشديد على مصادرها المتجددة يتطابق وحاجات الاتحاد الأوروبي لتأمين مخزونات للطاقة يُعوَّل عليها من خارج الاتحاد. فالبارز في شراكة الطاقة الأفريقية-الأوروبية هو تلك الأهداف القائمة الساعية إلى زيادة وصول الأوروبيين إلى كهرباء أفريقيا وغازها.

في هذا الصدد، يضع بيان مشترك صادر عن المفوضية خططًا لأوروبا ذات موارد كفوَّة، باعتبار ذلك إحدى المبادرات الواردة في "استراتيجية أوروبا 2020"<sup>14</sup>. فالمبادرة ترمي إلى زيادة الأداء الاقتصادي وفي الوقت نفسه خفض استخدام الموارد ودفع تنافسيَّة الاتحاد الأوروبي ونموه، وضمان الأمان في الوصول إلى الموارد الضرورية وخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. فهي توفر إطار عمل بعيد المدى للعمل في العديد من المجالات، ودعم أجنداث السياسة في ما يتعلق بتغيُّر المناخ والطاقة والنقل والصناعة والمواد الخام والزراعة والمصادر والتنوع الحيوي والتنمية الإقليمية. كما تهدف الاستراتيجية إلى خفض وثافة الرباط في ما بين النمو الاقتصادي واستخدام

14 European Commission, "Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Roadmap to a Resource Efficient Europe," 20 September 2011. <ec.europa.eu/environment/resource\_efficiency/pdf/com2011\_571.pdf>.

الموارد والاعتراف بأنَّ الاقتصاد يسلك مسارًا غير مستدام. بيد أنَّ المفوضيَّة تعترف أنه بالرغم من مروحة واسعة من السياسات الموضوعة قيد التنفيذ والتي يُفترض بها أن تُعزِّز كفاءة الموارد، إلا أنَّ أهداف الاتحاد الأوروبي تُخفق في سياق تحقيقها.

## استراتيجيات الإقصاء الاجتماعي والحماية

ترمي خطة العمل الأوروبية ضد الفقر والإقصاء الاجتماعي -وهي إحدى خطط مبادرات استراتيجية 2020- إلى إنشاء "خطة عمل للتعاون ومراجعة نديَّة وتبادل للممارسات الجيدة"، التي تساعد على "تعزيز التزام اللابيين العامين والخاصين بما يؤوّل إلى خفض مستوى الإقصاء الاجتماعي". وهي تبحث في "تقويم لملاءمة الحماية الاجتماعية ونظم التقاعد واستدامتها"، وتحديد "الطرق لضمان وصول أفضل إلى نظم الرعاية الصحية"<sup>15</sup>. وقد رحبت الشبكة الأوروبية لمكافحة الفقر (EAPN) بالمقاربة متعدِّدة الأبعاد لمواجهة الفقر والإقصاء الاجتماعي، إلا أنها اهتمت بانعدام الاعتراف بالأثر السلبي لمستويات اللامساواة المتفاقمة ورأت إليها على أنها مكمّن ضعف<sup>16</sup>.

فالشبكة المذكورة تشدّد على أنَّ الفقر والإقصاء الاجتماعي لا يمكن خفضهما على نحو مستدام، كما لا يمكن تحقيق نموٍّ شمولي، من دون معالجة اللامساواة والتمييز. وأوصحت أيضًا أنَّ العمالة وحدها لا تضمن طريقًا يُخرج من الفقر. فالأولوية يجب أن تُعطى لبناء اقتصاد اجتماعي أكثر مسؤولية يوفر وصولًا إلى فرص عمل لائق ويدافع عن الحقوق والخدمات الاجتماعية. وهي، أي الشبكة، تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تمويل خطط مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي بحيث يكون ذلك أولوية مُلزِمة لضمان نموذج أداء أكثر شمولية وتبادل عابر للحدود متزايد وتمكين المعنيتين من

15 European Commission, 2010, op. cit.

16 European Anti Poverty Network, "EAPN First Response to the European Flagship Platform against Poverty and Social Exclusion: A European Framework for social and territorial cohesion," 17 January 2011. Available from: <www.europolitique.info/pdf/gratuit\_fr/286638-fr.pdf>.

الانخراط والوصول إلى تمويل المنظمات غير الحكومية القائمة في المجتمعات الأهلية<sup>17</sup>.

## وظائف خضراء ولكن لا عدالة

منذ بداية تنفيذها جوبهت "استراتيجية أوروبا 2020" بتعمق أزمة منطقة اليورو. فسياسات التقشف التي تُمارس في عرض أوروبا وطولها تقوّض أهداف الاستراتيجية مع خفض الحكومات الإنفاق العام والتقديمات الاجتماعية وإقالة عاملي القطاع العام وعصر الأجور. ومع أنّ المفوضيّة تقدّم نفسها على أنها مروج أمين لمقاربة اقتصادية، فإنّ ثمة قلقاً متنامياً من ميولها التحريرية سيزيد من مطالبة الحكومات الوطنية بفرض مزيد من التخفيضات على إنفاقها العام كجزء من تأطير نقدي متشدّد يتفاهم أكثر فأكثر. وقد صار هذا الوضع ممكناً بفضل القرارات الخيرة المدعومة من قبل البلدان الأعضاء والبرلمان الأوروبي بمنح المفوضيّة المزيد من السلطات في إدارة الحسابات العامّة الوطنية.

إنّ نشر موقف الاتحاد الأوروبي قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران (يونيو) 2012 ينبغي أن يُرى إليه في هذا السياق على وجه التحديد. وسيرغب الاتحاد الأوروبي في الحؤول دون اتخاذ التزامات جديدة في "الريو" ما لم يقو قدرته الذاتية على الأداء. وهذا أمر مخيب للأمال إذا ما أخذت التزامات الاتحاد الأوروبي السابقة بعين الاعتبار. حيال التنمية المستدامة في المنتديات الدولية. ففي بيانها الذي صدر تحت عنوان: "الريو+20: نحو اقتصاد أخضر وحكم أفضل" اقترحت المفوضيّة الأوروبية الاقتصاد الأخضر على نحو لا يشكّل معه انفصلاً حاسماً عن النموذج الاقتصادي الكلي (الماكروي)، الأمر الذي يتوقّع أن تنال منه انتقادات عديدة. فتعريف الاقتصاد الأخضر يركّز على النمو الأخضر وخلق فرص العمل<sup>18</sup>. وليس هذا بالضرورة اقتصاد

17Ibid.

18 تحدّد المفوضيّة الأوروبية الاقتصاد الأخضر بأنه «اقتصاد مُولّد للنمو، ويخلق فرص عملٍ ويقضي على الفقر، وذلك من خلال استثمار الرأسمال الطبيعي الذي يتوقف عليه بقاؤنا على الكوكب على المدى البعيد والمحافظة عليه. أنظر الرابط التالي:

<ec.europa.eu/environment/international\_issues/pdf/rio/com\_2011\_363\_en.pdf>

في هذا الصدد. على أنّ قطاعاً خاصاً مسؤولاً ليس بالأمر الذي تشجّع استراتيجية الاتحاد الأوروبي.

بيد أنّ الاقتصاد الأخضر كما تبرزه استراتيجية الاتحاد الأوروبي لا يعالج بصورة أساسية الاختلالات الموجودة في الاقتصاد. فتخضير الاقتصاد، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، عبارة عن استثمار الرأسمال الطبيعي وإدارته بشكل سليم. والرأسمال الطبيعي هو بالضرورة مخزون النظم الإيكولوجية الطبيعية التي تنتج تدفقاً من السلع والخدمات الإيكولوجية القيمة إلى المستقبل. غير أنّ توضع الرأسمال الطبيعي ضمن النظام الاقتصادي الراهن، وبالتالي تحت آليات الإدارة الاقتصادية نفسها سيؤوّل في الحد الأقصى إلى تمكين بقاء القلة والبلابين المعرضين للصدمات المالية على نحو غير متناسب. وهذا لن يؤدي إلى تنمية مستدامة، على الأقل إذا تمسكنا بالتحديد الوارد في تقرير "بروندتلاند" 21. وممّا يثير الخيبة أنّ بيان الاتحاد الأوروبي يعترف بالحاجة إلى إعادة التفكير في النموذج التقليدي للتنمية الاقتصادية<sup>22</sup>. إلا أنه ليس واضحاً كيف تبين الاستراتيجية في بقية وثيقتها آليات تحقيق إعادة التفكير كهذه.

ومن اللافت، أيضاً، ملاحظة أن المفوضيّة لا تشدّد في أيّ جزء من بيانها على تعرّضيّة النساء وضعفهنّ بوجه خاص بإزاء الكوارث الطبيعية، أو على الحاجة إلى حمايتهنّ منها وتمكينهنّ ضدها. فللنساء دورٌ بالغ الأهمية ليضطلعن به في التنمية المستدامة، ولاسيّما التشديد على

from: <www.pwc.lu/en/tax-consulting/docs/pwc-tax-300911.pdf>

21 يحدّد تقرير «بروندتلاند» للجنة العالمية للبيئة والتنمية [التنمية] التنمية المستدامة بأنها تعني أنّ الإنسانية [البشرية] «تلبى حاجاتها في الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها للخطر». أنظر الرابط التالي:

<www.un-documents.net/wced-ocf.htm>

22 «ليس هناك أسباب موجبة لإعادة تفكير أساسية في النموذج التقليدي لتقديم الاقتصادي؛ فالعمل ببساطة هوامش نظام اقتصادي ما يعزّز استخداماً غير ذي كفاءة للموارد الطبيعية، لن يكون كافياً لإحداث التغيير» (EC, "Rio 20: towards the green economy and better governance," 20 June 2011, p. 5.).

. أنظر الرابط التالي:

<register.consilium.europa.eu/pdf/en/11/st11/st11845.en11.pdf>

سوق اجتماعياً<sup>19</sup>. يتّسم بالإشكالية في ما لو أخذت فكرة العدالة جدياً بعين الاعتبار (وهي جوهر التنمية المستدامة). وإذا كان المفهوم يُسهم حقيقةً في التنمية المستدامة، لوجب أن يوسّع نطاق التحديد الراهن، بما يمكن من وضع خصائص اقتصاد السوق الاجتماعي وحماية البيئة في أساسه.

كما يشكّل التنظيم الذاتي للقطاع الخاص، أيضاً، مقارنةً تُتبع ويُشجّع عليها الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع الشركاء الصناعيين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ ثمة اتجاهًا متنامياً نحو تعزيز لدور أكبر يضطلع به القطاع الخاص في استراتيجية الاتحاد الأوروبي التنموية. وهذا يعزى إلى الحاجة لفرض ضرائب على الاستثمارات خارج المجال العام. وما هو مضلل هنا واضح وتمكن رؤيته من النتائج الكارثيّة لامتلاك قطاع خاص ذاتي التنظيم، بحيث تشمل الأمثلة ارتفاعات لأسعار الغذاء والدمار البيئي والاجتماعي الناجم عن نشاط القطاع الخاص في البلدان النامية، وبالطبع ما شهدناه من انهيار مالي في عام 2008.

علاوةً على ذلك، غالباً، أيضاً، ما تكون التنظيمات الاجتماعية والنظم الضريبية في غير مكانها المرجو في البلدان النامية (بحسب تشجيع المانحين بغيّة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، بما يجعل من المستحيل للسكان أن يستفيدوا من النمو الذي تولّده أنشطة القطاع الخاص. فالبلدان النامية ينبغي أن تكون قادرة على التقاط المكاسب الناجمة عن نشاط القطاع الخاص في داخل حدودها بدلاً من المعاناة غير المتناسبة بسبب ممارسات الأعمال غير المسؤولة. فتقليل الصدمات (بأشكالها المتنوعة) يتطلّب أن يكون نشاط القطاع الخاص مسؤولاً من الناحيتين البيئية والاجتماعية؛ والمقترحات الراهنة بفرض الاتحاد الأوروبي ضريبة عريضة على التحويلات المالية<sup>20</sup> (FTT) عبارة عن مقترحات مشجّعة

19 اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن أن يشمل جمع المؤسسة الخاصة مع تنظيم الحكومة لبناء تنافس عادل والمحافظة على التوازن بين كل من: معدل النمو الاقتصادي المرتفع والتضخم المتدني ومستويات البطالة المنخفضة وظروف العمل الجيدة والرفاهية الاجتماعية.

20 PricewaterhouseCoopers, "Flash News: The EU Financial Transactions Tax Draft Directive and the Implications for the Global FS Industry," 30 September 2011. Available

إحقاق حقوقهن وتعزيز المساواة الجنوسية. ففي أي مقارنة فعالة حقاً حيال التنمية المستدامة، ينبغي القضاء على كل أنواع التمييز الهيكلية البنيوية والمجتمعية ضد النساء، وفي سبيل ذلك ينبغي اعتماد أدوات سياسية لإعادة التوازن إلى هذه الاختلالات ووضعها موضع التنفيذ.

### استنتاجات ختامية

تحتاج التنمية لتكون مستدامةً حقاً أن تُجرى من أجل الناس ومن خلالهم، بحيث تُحقّق حقوق الإنسان وتوضع في أساس أي مقارنة للتنمية فيما ينبغي إلى ذلك تحسين الظروف المعيشية والوضع العام بطريقة مستدامة. ومع توجّه مسيرات الاحتجاج الإسبانية إلى

بروكسيل، فإنّ لنا أملاً في أن تؤخذ التساؤلات المثارة بعين الجدية وأن يتغيّر خطاب الاتحاد الأوروبي الذي يركّز فقط على ما يُسمّى "المصالح الذاتية" إلى خطاب يركّز على المسائل التي تهتمُّ حقاً مستقبل كوكبنا. ■